

العراق

انسحاب مصط  
مؤيد، الحد من  
السلاح، ساهم  
بإفكاح فساد  
في خفض زخم  
التظاهرات (أ ف ب)

سياسياً وميدانياً، يمضي عادل عبد المهدي في تعزيز حضور حكومته. إصلاحات عديدة هت شأنها استيعاب غضب الشارع، ونيل رضه «المرجعية»، يسهه رئيس الوزراء إلى تطاول تشكيلته الوزارية. ولا تنتهي بتعديل القانون الانتخابي. وفي هذا السياق، باتت إقالة «مفوضية الانتخابات» ضرورة، في تحدّ هدفه إثبات «نزاهة» انتخابات لا تخضع لأي تزوير أو ابتزاز

# إقالة «مفوضية الانتخابات» أوله الخطوات الإصلاحية تعديك وزارية يطاول نصف الحكومة؟

إيران

9

أعلنت إيران، أمس، استئناف أنشطة تخصيب يورانيوم كانت مجمّدة، في إجراء يأتي عادة انتهاء المهلة التي حددتها لشركتائها في الاتفاق النووي الذي وقّع في فيينا، لكي تساعدها الرئيس الإيراني حسن روحاني، في الاتفاق على عواقب انسحاب الولايات المتحدة بشكل أحادي من مصنع لتخصيب اليورانيوم في مصنع الاتفاق النووي، عام 2018. وخلال المراحل الثلاث الأولى من ردها على الانسحاب الأميركي من الاتفاق، بدأت إيران بإنتاج اليورانيوم المنضب بنسبة تفوق الحد الوارد في النص، والبالغة 3.67 ٪، وتجاوزت حد 3000 كيلغ لمخزون اليورانيوم الضعيف التخصيب الذي يفرضه الاتفاق، كما شغلت أجهزة طرد مركزي متطورة. ومن هذا المنطلق، أعلنت الجمهورية الإسلامية، أول من أمس، أنها سزعت بشكل كبير وتيرة إنتاج اليورانيوم الضعيف التخصيب، خلال الشهرين

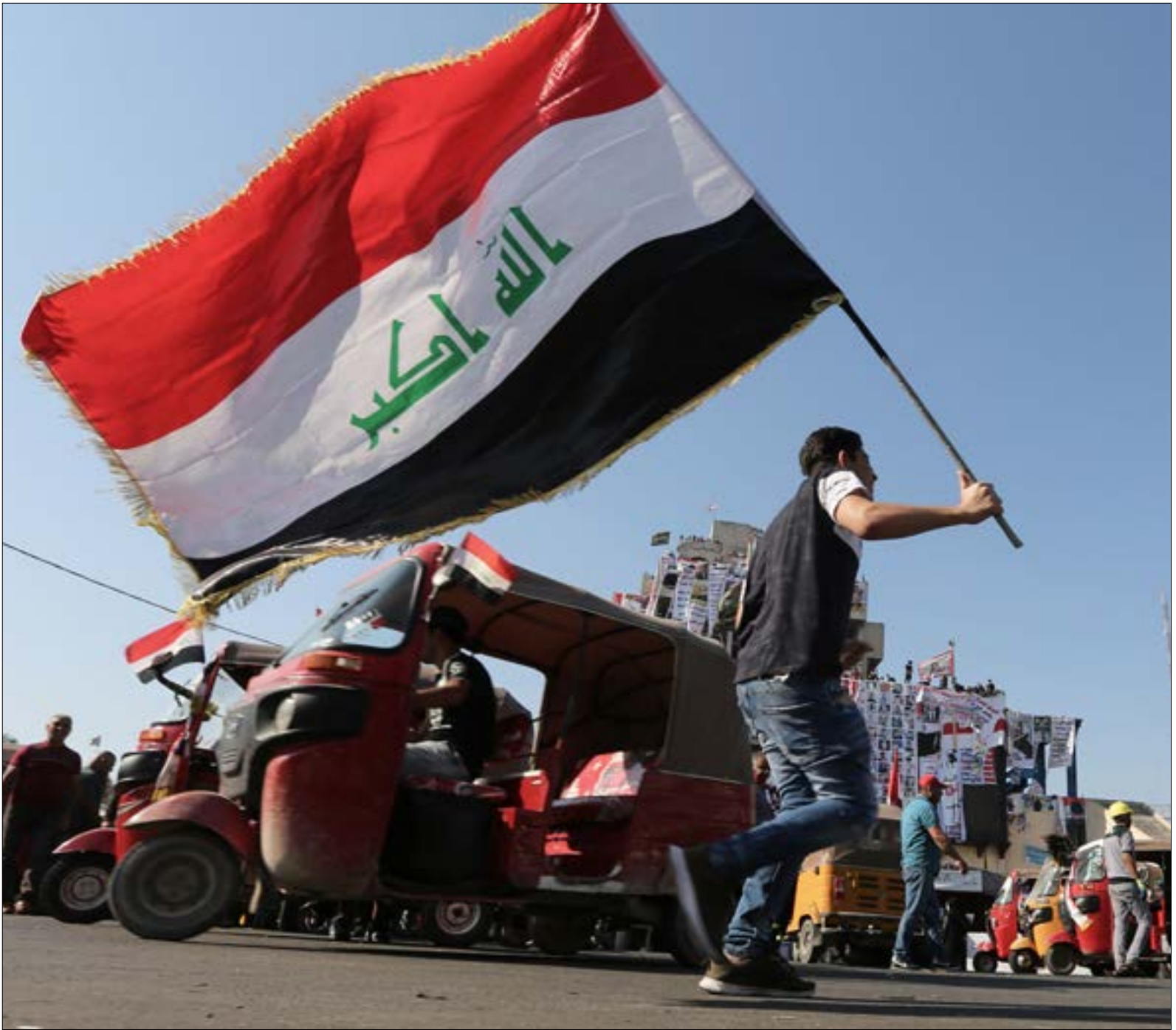
نور ابوب

رئيس الوزراء عادل عبد المهدي «باق في موقعه»، فـ «الاستقالة غير واردة إطلاقاً». زوّاره ينقلون عنه ذلك، كما عبّر عن الأمر «علناً» في كلمته الملتفة، أمس. ثمة من روج، طوال الأيام الماضية، بأن الحل الأمثل للآزمة السياسية القائمة منذ 1 تشرين الأول/ أكتوبر الماضي، هو «تضحية» كل من تحالف «سائرون» (الدعوم من زعيم «التيار الصدري»

مقتدى الصدر)، وتحالف «الفتح» بزعامة هادي العامري (تجمّع الكتل النيابية المنتخقة عن فصائل «الحشد الشعبي»)، بعهد المهدي. «سردية» يداب رئيس الجمهورية برهم صالح، على تزويجها، وفق مصادر مطلّعة أكّدت في حديثها إلى «الأخبار»، أن هذا الأخير يسعى إلى تطبيق هذه النظرية، بالتعاون والتخسيس مع عدد من القوى السياسية المتضجرة من التركيبة الحاكمة، وعلى رأسها رئيس الوزراء

# طهران تطلق، الخطوة «النووية» الرابعة: استئناف العمل بـ «فورديو»

الجديدة تتم أيضاً بإشراف ومراقبة الوكالة الدولية للطاقة الذرية، حتى النشاط الذي سندها غداً، من جهة أخرى، أمهل روحاني الدول التي لا تزال ملتزمة باتفاق فيينا (الصين، وفرنسا وبريطانيا وروسيا وألمانيا)، بعد انسحاب الولايات المتحدة منه، شهرين إضافيين لتلبية مطالب إيران، والألا تستخلى بلاده عن المزيد من الالتزامات. وأكد أن «خطواتنا الرابعة، مثل الخطوات الثلاث الأخرى، يمكن العودة عنها. فحينما ينفذ الأطراف الآخرون الموقعون على الاتفاق النووي التزاماتهم كاملة، فإننا سنعود إلى التزاماتنا الكاملة». وأشار الرئيس الإيراني إلى أن الدنيا فرصه للتفاوض مرة أخرى في الشهرين المقبلين، وسوف نتفاوض مرة أخرى، مضيفاً أنه «إذا وجدنا الحل المناسب لرفع العقوبات، وتمكّنا



السابق حيدر العبادي. مرّة ذلك إلى حسابات سياسية صرفة، مرتكزة على التنسيق مع الجانب الأميركي ودول خليجية أخرى. حراك بدأ صالح منذ 1 تشرين الأول/ أكتوبر الماضي حتى اليوم، برهوك موجة التظاهرات من جهة، والتقارب مع تلك القوى من جهة ثانية، مراهناً على اصطاف للصدر إلى جانبه، والمضي بشارع الأخير في مشروع الانتخابات المبكرة، وغيرها. فبشل رهان صالح على الصدر،

إذ حملت عودته إلى العاصمة الإيرانية طهران، رسالة واضحة بأن «مشروعه كسر». وعليه، يتمثل سلاح رئيس الجمهورية حالياً في خلق مناخ سياسي - إعلامي يدعو إلى «ضرورة استقالة الحكومة والنزول عند طلبات الشعب». في المقابل، يمضي عبد المهدي - وفي ظل اتصالاته المستمرة مع الكتل السياسية وعلى رأسها «سائرون» و«الفتح» والنماسة أجواء إيجابية - في مسازين اثنين لاستيعاب الشارع الغاضب: الأول سياسي، والثاني ميداني. في المسار الأول، سيكون في مقدمة الخزم الإصلاحية الكبيرة التي اتخذتها الحكومة سابقاً، والساعية إلى تطبيقها مع عودة الهدوء إلى الشارع، إجراء تعديلات وزارية تطاول أكثر من نصف التشكيلة الوزارية (تتالف الحكومة من 24 وزيراً)، بالاتفاق مع القوى السياسية، وبشرط «إطلاق يد» رئيس الوزراء لاتخاذ أي إجراء يراه مناسباً، بعيداً عن حسابات القوى والأحزاب. ووفق المعلومات، فإن هذا

التعديل سيجري بشكل تدريجي بناءً على جدول زمني يراه مناسباً، وفقاً لمصلحة البيات الإنتاج الحكومي». الأمر الآخر، الذي يوليه عبد المهدي أهمية قصوى، هو إجراء تعديل على قانون الانتخابات الحالي. مطلبٌ يعيد إلى الأذهان النقاش الحاد الذي سبق الانتخابات التشريعية الأخيرة (آيسار/ مايو 2018)، ودعوة بعض القوى إلى اعتماد قانون يسمح بتمثيل أكبر شريحة ممكنة من المرشحين المستقلين، بعيداً عن التحالفات الحزبية الواسعة، فالقانون المعتمد يخدم «الكبار لا الصغار»، ويأتي تنفيذ هذا المطلب نزولاً عند رغبة «النخف» (مقر «المرجعية الدينية العليا» آية الله علي السيستاني)، المتمسكة بضرورة تمثيل هذه الشريحة المهمشة، بدءاً من تعديل القانون الحالي، وتقديم بديل منه، وصولاً إلى تغيير «المفوضية العليا للانتخابات»، بوصفها جزءاً أساسياً من منظومة الفساد المستشري في مؤسسات الدولة. تمثّل هذه «المفوضية» الخاضعة لهيمنة الأحزاب والقوى - وإجماع الأخيرة أيضاً - «وكراً للفساد»، فهي من المفترض أن تكون مؤسسة حيادية، تشرف على انتخابات «نزّهية»، لكنّها في الواقع تعمل وفق مصالحها الخاصة، وتحتّم على الأحزاب والمفوضين، أن يتكبر عن المشاركة في الانتخابات المقبلة، والتي شهدت «نزويراً» تكابر السلطة القائمة - حتى الآن - في التفتت عنه.

ميدانياً، ورغم تعهّد الحكومة الاقتصادية إلى حجب خدمات الإنترنت مجدّداً، إلا أنّها تفتّش هذه الخطوة بـ«ضرورة ضبط الوضع المتفكّك» والمقصود هنا، وفق مصادرها، «ليس قمع الشارع أو سحب المظاهرات، بل التفريق بين السلمية منهم والمخرب»، وخصوصاً أن الساعات الأخيرة حملت إشارات أمنية على أن ثمة من يريد دفع البلاد إلى توتر امتي، والمزيد من الفوضى، التي تراها هي في لحظة مناسبة، هذا العرض الذي جوبه بالرفض، دفع بالوفد العراقي إلى حرق مسار التفاوضات والعودة «شرقاً»، وتحديداً إلى إحدى الشركات الكورية الجنوبية، علماً بأن فضيحة طاولت الطرفين، وصلت الي حدّ الـ 15 مليون دولار، جراء عقد إبرم قبل الانتخابات الأخيرة.

وتشدّد النخف، وفق المعلومات، على ضرورة «تنقية المفوضية من وجوهها الفاسدة»، وسحب هيمنة الأحزاب والقوى السياسية عليها، بهدف إصلاحها، على اعتبار أن هذه الخطوة تشكّل «مدخلاً ضامناً وإيجاباً لجديّة عبد المهدي في تنفيذ إصلاحاته المرتقبة»، فالانتخابات المبكرة لا تلوح في الأفق، والمطلوب هو التحضير لانتخابات 2022 بقانون «عصري» وإشراف نزّه، لا أن يتكرّر ما جرى في الانتخابات الأخيرة، والتي شهدت «نزويراً» تكابر السلطة القائمة - حتى الآن - في التفتت عنه.

ميدانياً، ورغم تعهّد الحكومة الاقتصادية إلى حجب خدمات الإنترنت مجدّداً، إلا أنّها تفتّش هذه الخطوة بـ«ضرورة ضبط الوضع المتفكّك» والمقصود هنا، وفق مصادرها، «ليس قمع الشارع أو سحب المظاهرات، بل التفريق بين السلمية منهم والمخرب»، وخصوصاً أن الساعات الأخيرة حملت إشارات أمنية على أن ثمة من يريد دفع البلاد إلى توتر امتي، والمزيد من الفوضى، التي تراها هي في لحظة مناسبة، هذا العرض الذي جوبه بالرفض، دفع بالوفد العراقي إلى حرق مسار التفاوضات والعودة «شرقاً»، وتحديداً إلى إحدى الشركات الكورية الجنوبية، علماً بأن فضيحة طاولت الطرفين، وصلت الي حدّ الـ 15 مليون دولار، جراء عقد إبرم قبل الانتخابات الأخيرة.

لفتح روحاني إلى ات الأنشطة الجديدة «تتم بإشراف الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومرافقها»، (أ ف ب)

بوليفيا

# حادثة طائرة هوراليس: محاولة اغتيال أم عطله تقني؟



(أ ف ب)

لا تزال أسباب الحادثة التي دفعت بمروحية كانت تقل الرئيس البوليفي إلى تنفيذ هبوط اضطراري، مجهولة، ونظراً إلى تشابه المشهد في بوليفيا، إزاء التظاهرات التي تقودها المعارضة الراقضة لفوز إيفو موراليس بفترة رئاسية جديدة، جئنا إلى جنب التهديدات التي أطلقها معارضوه بإطاحته، والحديث المتواصل عن محاولة انقلاب، فإن فرضية الهجوم المتعمّد تبقى حاضرة، في موازاة الحديث عن عطل تقني أصاب الطائرة، سيجري التحقيق) في شأنه. من حيث التوقيت، تأتي الحادثة التي وصفها وزير الداخلية السابق، هوغو مولدين بد «الهجوم الإجرامي»، توازياً مع تهديد أطلقه، يوم السبت الماضي، لويس فيرنانديز كاماتشو، أحد زعماء المعارضة البمينية في منطقة سانتا كروز الشرقية، بد «اتخاذ إجراء حاسم» لشل الإنترنت، لإبعاد موراليس عن السلطة.

وفي تفاصيل ما جرى، أعلنت القوات الجوية البوليفية أن طائرة مروحية كانت تقل موراليس نغذت، أول من أمس، هبوطاً اضطرارياً بعد تعرّضها لعطل تقني «حدث عندما كانت الطائرة تقلع من قرية في جبال الأندين، حيث كان الرئيس البوليفي يفتتح طريقاً جديداً، لافتة إلى أنها تحقّق في أسباب هذا العطل، وفيما أفادت بأن أحداً لم يصب بأذى، إلا أن الحادثة أدت إلى تصاعد التوتر في البلاد، حيث تتواصل، منذ 20 تشرين الأول/ أكتوبر الماضي، تظاهرات معارضة للرئيس، يقودها مرشح اليمين كارلوس ميسا، الذي لم يحالفه الحظّ في انتخابات الرئاسة، احتجاجاً على موراليس لدورة رابعة. وبعدها استأنف عمله في مقر الحكومة، كتب الأخير عبر «تويتتر»: «إخوتي، اليوم، بعد افتتاح طريق في كوكليوري، تعرّضنا لحادثة في مروحية سيتمّ التحقيق فيها بشكل مناسب». من جهته، لا يزال كارلوس ميسا، الذي خسر في الانتخابات الرئاسية، يطالب بإجراء انتخابات جديدة لإخراج البلاد من «الآزمة الشائخة عن إعادة انتخاب موراليس»، وبعد احتدام لحزبه في لبنان، يوم الأحد الماضي، قال ميسا: «الحلّ الأفضل لهذه الأزمة، في الظروف الراهنة، هو انتخابات جديدة تشرف عليها هيئة انتخابية جديدة نزّهية، ومرافقة صارمة من المجتمع الدولي»، وأضاف أن «تهذئة البلاد وإيجاد مخرج ديموقراطي لهذه الأزمة» هما أمران «يبد موراليس»، داعياً انصاره إلى أن يواصلوا التعبئة بسلام وبعيداً من العنف.

(الأخبار)